"أثر بناء سد النهضة على الامن المائى المصرى"

بحث مقدم للنشر لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير فى العلاقات الدولية

رانا عادل محمد إبراهيم
باحثة ماجستير فى العلوم السياسية
كلية التجارة - جامعة حلوان، كلية الاقتصاد والادارة - جامعة ٦ أكتوبر
إشراف
أ.د/ أحلام محمد السعدى فرهود
أستاذ العلوم السياسية بكلية تجارة - جامعة حلوان
د/ هويدا شوقى
مدرس العلوم السياسية بكلية تجارة - جامعة حلوان

المستخلص:
تسعى الدراسة بحث قضية المياه وتأثير إقامة السدود من قبل دول المنبع على الامن القومى المصرى، حيث توصلت الدراسة إلى عدة نتائج فى إطار بحث الاشكالية التى طرحت بها من خلال التساؤل الرئيسى الذى طرح بها حول أثر بناء سد النهضة من قبل اثيوبيا على الامن المائى المصرى عن طريق عمل مسح للدراسات النظرية المتعلقة بموضوع البحث والادبيات ذات الصلة والتى توصلت إلى وجود علاقة عكسية بينهما خاصة فى ظل عدم التنسيق والاتفاق على إنشاء آى مشروعات على مجرى النيل، وإن كانت هناك عوامل آخرى تتداخل من شأنها تغيير مسار هذه العلاقة كوجود مصالح مشتركة وهو ما أكدته الدراسة التطبيقية على حالة سد النهضة كأحد المشروعات التى من شأنها التأثير على الامن المائى المصرى، حيث يفرض الواقع السياسى والجغرافى والتاريخى نفسه على قضية المياه ويشير إلى وجود مصلحة وطنية ومصيرية لمصر فى منطقة حوض النيل للحد الذى لا تستطيع دولة النَيل من هذا الواقع الملموس، بل ويدفعها إلى كيفية إدارة التعارض بين المصالح العليا لمصر فى حوض النيل مع إدراك المصالح العليا لدول حوض النيل من زاوية آخرى وهو الامر الذى يتطلب حتمية إحداث التوافق بين المصالح والجمع بين الاهداف من أجل أعلاء منظومة تدعيم المصالح للجميع بالشكل الذى يحقق الموضوعية

والايجابية للطرفين، فعلى الرغم من أن المياه مصدر هام بالنسبة للتنمية الاثيوبية إلا إنها تعد مصدر حياه بالنسبة لمصر، لذلك على جميع الدول التى ترغب فى إقامة آى مشروعات على الاحواض المشتركة كحوض النيل أن يتم التشاور فيما بينهم وإقرار موافقتهم عليه لضمان المصلحة للجميع من أجل تحقيق الوئام وعلاقات حسن الجوار فيما بينهم، بإيجاز يمكن القول أن المشروعات النيلية يمكن أن تكون وسيلة للتقارب لا للصراع بين دول حوض النيل فى حال التعامل معها من منطلق الربح للجميع الذى يعد منهج قائم على المكاسب المتبادلة للتفاوض من خلال عمل الاطراف معاً لتلبية المصالح المشتركة.

الكلمات المفتاحية: قضية المياه – سد النهضة – الأمن المائى – الهيمنة المائية – الأمن القومى المصرى

" the impact of building the renaissance dam on Egyptian water security "

A research submitted for publication to complete the requirement for obtaining a master's degree in international relations

Prepared by: Rana Adel Mohamed Ibrahim

Master's degree researcher in political science

Faculty of Commerce-helwan university, Faculty of Economics and administration-6 October university

Prof. dr. Ahlam Elsaadi

Professor of political science at faculty of commerce-Helwan university

Dr. Howida Shawki

Lecturer of political science at faculty of commerce-Helwan university

Abstract:

The study seeks to investigate the issue of water and the impact of building dam by upstream countries on Egyptian water security, so The study found several results in the framework of the examination of the problem that was raised in it, this was through the key question that was raised in it, regarding the

impact of Renaissance Dam constructed by Ethiopia on Egypt which is considered a downstream country, The results were found by conducting a survey of theoretical studies relating to the research topic in order for studying the relationship in the relevant literature, This resulted in founding an inverse relationship between them, especially in the absence of coordination and agreement to create projects on the course of the Nile, However, there are other overlapping factors that would change the course of this relationship such as common interests, This was confirmed by the applied study on the status of the Renaissance Dam as one of the projects that would affect the Egyptian water security, As the political, geographical, and historical reality imposes itself on the water issue, it also indicates that there is a national and crucial interest for Egypt in the Nile Basin region to the extent that a country can't get rid of this concrete reality, Indeed, this reality derives it to manage the conflict of Egypt's higher interests in Nile Basin, and to realize the Nile Basin countries' higher interests from a different perspective, This requires the imperative to create compatibility between interests and combining goals in order to uphold the system of strengthening interests for all, This should be in a way that achieves objectivity and positivity for the two parties, Although water is considered an important source for Ethiopian development, it is also considered a source of life for Egypt, Therefore, all countries wishing to establish any projects on

common basins such as the Nile Basin must consult and approve the same to ensure the interest for all in order to achieve harmony and good- neighborly relations among them.

In summary, we can say that Nile projects might be a way of their consent to convergence rather than conflict among Nile Basin countries, this will be in case of dealing with it on the basis of win-win situation, which is considered common-based approach for negotiation when the parties work together to meet the common interests.

Key words: water issue – Renaissance Dam ¬ water security – hydro-hegemony – Egypt's national

مقدمة:

تعد المياه ظاهرة جغرافية استراتيجية من حيث الكم والنوعية والعناصر المرتبطة بها، لذا يمكن إستخدامها كورقة ضغط سياسى خاصة فى حالة إختلال التوازن المائى حيث تستخدم للهيمنة وفرض الذات، بناءاً عليه تعد قضية بناء سد النهضة الاثيوبى من أكثر القضايا تعقيداً بأعتبارها أكثر القضايا اهتماماً فى القارة الافريقية نظراً إلى تعدد الفاعلين المرتبطين بالقضية، وتكتسب قضايا المياه في الوطن العربي أهميتها وخطورتها من تعدد الأبعاد المتعلقة بها فهي تشمل أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية، جعلت المياه في صدارة اهتمامات واستراتيجيات الدول الكبرى بصفة عامة وبأعتباره هدفاً رئيسياً يجب امتلاكه والسيطرة عليه أو التحكم فيه بصفة خاصة، بما يؤكد أهمية هذا العنصر في تحقيق الأمان السياسي والاقتصادي والاجتماعي في أي دول، لذا تحتل اثيوبيا مركز الصدارة فى السياسة الخارجية المصرية تجاه افريقيا فهى مصدر تهديد دائم للامن المائى المصرى حيث الاعتقاد الراسخ لدى المصريين أنه بأمكان اثيوبيا تحويل مجرى نهر النيل الامر الذى انعكس على سياسة كل منهم الخارجية تجاه الاخر، قد تأرجحت المباحثات بين مصر واثيوبيا ما بين الاتفاق

والاختلاف للوصول لحل يرضى كافة الأطراف فيما يتعلق بإنشاء وملء سد النهضة إلا أن التعنت الإثيوبي ما زال يقف حجر عثرة أمام جهود الدبلوماسية المصرية في الوصول لاتفاق يحقق لإثيوبيا حقها في التنمية ويحقق لمصر والسودان حقهما في مياه النيل، إن عدم الوصول إلى اتفاق حتى الان يتوقف على التنازلات التي تقدمها الأطراف المتفاوضة وهو الأمر الذي وقف حائلا أمام إحراز التقدم في الجولات التفاوضية التالية حيث ترى اثيوبيا أنه يتعين على مصر بوجه الخصوص تقديم التنازلات للوصول إلى حل يرضى الأطراف الثلاثة، كما يرى الجانب الاثيوبى إن علاقة مصر بدول حوض النيل علاقة أشبه بالاستغلالية حيث تراجع اهتمام مصر بتنمية وتطوير حوض النيل وعدم التعامل معها إلا كمصدر للمياه يجب أن يعمل باستمرار بغض النظر عن حاجة دول المنبع من التنمية، لذا ترى اثيوبيا أنه على مصر مراجعة سياستها تجاه نهر النيل وتغيير منهجيتها الحالية واعتماد مبدء التعاون بالتخلى عن العقلية الاحتكارية لمياه النيل، من هذا المنطلق تناقش الدراسة الحالية الجذور التاريخية لفكرة بناء سد النهضة والمفاوضات التى اجريت بين الطرفين، والعوامل المؤثرة من جراء بناء السد الاثيوبى داخلياً وخارجياً، وأهم التحديات التى توجه إدارة هذا الملف الحيوى فى ظل تفاعل الموقف الدولى ومجلس الامن تجاه الازمة وتأثيرها على الأمن القومى المصرى.

إشكالية الدراسة:

تمثل المياه أعظم وأهم ثروات ومصادر الحياه والتنمية بالنسبة لمصر، وبالتالى كان لإقدام اثيوبيا على بناء سد النهضة الاثيوبى عظيم الاثر على الجانب المصرى لما يتبعه من اثار سلبية بالغة على الامن المائى المصرى ومن ثم الامن القومى، لذلك حظت قضية المياه على بالغ الاهتمام من الباحثين وصانعى القرار السياسى لكونها من ثوابت السياسة الخارجية المصرية بأختلاف قادتها، فالمياه قد تكون سبباً أساسياً فى وجود علاقات تعاونية أو حدوث صراع دائم خاصة فى ظل محدودية الموارد المائية للدول المتقاسمة للانهار، وإنطلاقاً مما سبق فأن مشكلة الدراسة تنبثق من بحث وتحليل اثر بناء سد النهضة الاثيوبى على الامن المائى المصرى، من ثم فأن التساؤل الرئيسى الذى تدور حوله مشكلة الدراسة إنه فى حالة

وجود إنهار مشتركة دولياً فما هو أثر بناء سد من قبل دول منابعه على الامن المائى لدول مصبه التى تقع على ذات الحوض؟، من ثم تسعى الدراسة إلى بيان علاقة التأثر بأخذ حالة سد النهضة على حوض النيل المشترك بين دول المنبع ودول المصب لتوضيح إلى إى مدى سيؤثر على الامن القومى المصرى، ومن هنا يتفرع من السؤال الرئيسى عدة أسئلة فرعية تسعى لتوضيح أثر بناء سد النهضة الاثيوبى على الامن المائى المصرى، على النحو التالى:

١- كيف أثرت الاحداث الداخلية فى مصر على اتجاه اثيوبيا لبناء سد النهضة؟
٢- ما هو موقف كل من مصر واثيوبيا فى مفاوضات سد النهضة؟
٣- ما أثر إستكمال اثيوبيا لبناء السد على الامن المائى لمصر؟

منهج الدراسة:

تفرض قضية المياه نفسها على العلاقات الدولية لكونها تتشابك مع العديد من القضايا السياسية والاستراتيجية، وفى إطار تحليل الهيدربوليتكس التى يعد مفهومها ناتج عن تضافر وترابط كلاً من علم السياسة بعلم الهيدرولوجيا (علم المياه) لكونه العلم الذى يركز على تأثير المياه على السياسة حيث يقوم هذا العلم بالاساس على دراسة وتحليل الظواهر السياسية كالتفاعلات الدولية فى ضوء الحقائق المائية سواء كانت تعاونية أو صراعية، لذا ترى الباحثة أنه بالنظر إلى العلاقات الدولية نجد أن من الملائم الاعتماد على منهج المصلحة الوطنية حيث يفرض الموضوع محل البحث منهاجيته على الباحث وبالتالى وجدت الباحثة أنه من المناسب الاخذ به لكونه يرتبط بمنهج القوة الذى تسعى فيه المصلحة الوطنية إلى ضمان الامن والاستقرار، بالاضافة إلى أنه يعبر عن الحاجة البالغة للاهمية والتى تخول حق المطالبة بها لصالح الدولة، لذا يمكن من خلال منهج المصلحة الوطنية تحليل العديد من السياسات الدولية لتحقيق أهداف واضحة ومحددة يضعها القادة السياسين ركناً جوهرياً فى الواقع من أجل فهم سلوك صانعى القرار ومعرفة أهداف السياسية الخارجية للدولة بناءاً على إعتبار أن الغاية النهائية للدولة هو تحقيق مصلحتها الوطنية.

تقسيم الدراسة:

اتساقاً مع ما سلف الاشارة إليه بشأن المشكلة البحثية والتساؤلات الرئيسية والفرعية المنبثقة منها، فقد تناول موضوع البحث قضية المياه فى العلاقات المصرية الاثيوبية بدراسة حالة سد النهضة من خلال عرض الجزور التاريخية لفكرة بناء سد النهضة من ثم ذكر أهم العوامل المؤثرة داخلياً وخارجياً التى أدت إلى بناءه وأهم المفاوضات التى اجريت بشأنه، وبالتالى عرض ومناقشة أهم التحديات التى واجهت مصر من جراء ملء وتشغيل السد.

أولا: جذور فكرة بناء سد النهضة

تعد الاحداث السياسية بمثابة علامة فارقة فى تاريخ قضايا المياه بين العلاقات المصرية الاثيوبية لكونها توضح شكل العلاقات بين الوحدات السياسية فى ظل الفترة الاستعمارية وفيما بعد الاستقلال، والتى قد تأخذ تاراً شكل تعاون مشترك وتاراً منازعات ولاربما تتطور إلى صراع، يمكن القول ان نواة فكرة بناء السد ليست وليدة لحظة أحداث الثورة المصرية عام ٢٠١١ بل ان تاريخها يعود إلى عام ١٩٦٤ عندما قدم مكتب الاستصلاح الامريكى دراسته من أجل تحفيز اثيوبيا لبناء السدود على نهر النيل رداً على فكرة بناء السد العالى، فقد جاءت الفكرة بعد قيام الثورة المصرية عام ١٩٥٢ إذا انبثقت منها فكرة بناء السد العالى على يد المهندس المصرى اليونانى الاصل (أدريان دانينوس) الذى تقدم بمشروع البناء إلى مجلس قيادة الثورة وقد تبنى الرئيس جمال عبد الناصر هذا المشروع بالتزامن مع فترة تأزم العلاقات المصرية الغربية بشكل عام بسبب إصرار مصر على التسلح فى ذلك الحين ولذلك عندما طلبت مصر من الولايات المتحدة الامريكية عام ١٩٥٦ تمويل السد قوبل بالرفضت، حين إذاً طلبت مصر من البنك الدولى القيام بتمويل المشروع وبعد الدراسة المستفيضة له تم القبول بتمويله إلا إنه ومع الضغط الامريكى والبريطانى تم سحب ملف القبول من قبل البنك الدولى أيضاً، ورداً على هذا الرفض قام الرئيس المصرى جمال عبد الناصر بتأميم قناة السويس مما أدى إلى شن كل من بريطانيا وفرنسا وإسرائيل العدوان الثلاثى على مصر.

وقد اتسمت العلاقات المصرية الاثيوبية بالتوتر والقلق لخوضها أكثر من دوامة منازعات فى عهد الاستعمار للسيطرة على الموارد المائية حيث كانت اثيوبيا أكثر الدول حماساً فى رفضها للاتفاقيات الاستعمارية لكونها أكثر دول المنابع التى تغذى النيل الازرق بنسبة ٨٦% من المياه ما أعطى لها من وجهة نظرها الاحقية فى الاستفادة أكثر من الموارد المائية لنهر النيل وجعلها ترفض الاتفاقيات الموقعة فى ١٩٢٩م بين مصر وبريطانيا وفى ١٩٥٩م بين مصر والسودان، بغية انها بحاجة للمياه فى غير موسم الخريف.

وعلى أثر الاحداث السابقة تصاعت التوترات بين الجانب المصرى والاثيوبى إلى أن أعلنت اثيوبيا فى ١٩٥٦ عبر تصريح على صحيفة اثيوبيا أنها نصاً "لم تعد ملزمة بالاتفاقيات التى وقعت أثناء حكم منليك الثانى، وأن لاثيوبيا الحق فى استغلال مياه النيل التى تجرى على اراضيها"، ومن ثم أكدت على حقها فى إقامة أية مشروعات على اراضيها من أجل تنمية الاقتصاد أو لتكفية حاجتها من المياه والزراعة على الاقل وتأكيداً على موقفها ارسلت خطابات إلى جميع البعثات الدبلوماسية فى القاهرة ذاكرة فيه إنه أهم أهدافها.

واستغلالاً لحالة القلق السياسى مع الولايات المتحدة الامريكية فى اواخر الخمسينات أثناء فترة حكم جمال عبد الناصر عملت اثيوبيا على بناء علاقات تعاونية مع المكتب الامريكى لاستصلاح الاراضى الزراعية التابع لوزارة الخارجية الامريكية لعمل دراسة شاملة حول كيفية استغلال مياه النيل الازرق فى اثيوبيا، وقد جرى التوقيع بين اثيوبيا والولايات المتحدة على اتفاق توقيع الاتفاق الرسمى مع المكتب المذكور بعنوان "البرنامج التعاونى للولايات المتحدة الامريكية واثيوبيا لدراسة حوض النيل الازرق"، على جانب آخر تم توقيع إتفاقية عام ١٩٥٨ بين مصر والاتحاد السوفيتى لتمويل مشروع بناء السد العالى والذى بدأ العمل عليه عام ١٩٦٠، ولمواجهة بناء السد العالى قامت الولايات المتحدة الامريكية عام ١٩٥٨ بأرسال خبراء إلى اثيوبيا من أجل إجراء الدراسات وتحديد اماكن المواقع الاثيوبية التى تصلح لبناء سدود عليها، وبعد عملية المسح الشامل للاراضى الاثيوبية والموارد المائية بها

تم تحديد ٣٣ مشروعاً يمكن لاثيوبيا إنشائهم على أراضيها من شأنها أن تمنع المياه عن مصر بشكل واضح وصريح والتى كان من ضمنها مشروع سد النهضة والذى سمى حين إذن بأسم (سد الحدود).

ومنذ ذلك الحين لم تتوقف اثيوبيا عن إجراء الدراسات الخاصة بها من أجل بناء السدود على نهرإلى أن انتهت الدراسات عام ١٩٦٤، وعندما بدأت احتجاجات ثورة ٢٠١١ فى مصر استغلت اثيوبيا الوضع المصرى الذى لا يسمح لها إلا بالانشغال سوى بوضعها الداخلى حين إذن وقامت بالإعلان عن مشروع (سد x) على نهر النيل عن طريق تسريب خبر البناء إلى الصحف الاثيوبية، وفى ابريل ٢٠١١ قام رئيس الوزراء ميليس زيناوى بوضع حجر الاساس لبناء (سد الألفية) حينها ولكن مع تعديل خطة السعة التخزينية للسد إلى أكثر من ٦٠ مليار متر مكعب بدلا من ١١ مليار مربع الذى تقرر بالدراسات الامريكية من قبل، ولم يقف الوضع على حد هذه السعة بل فى العام التالى من هذا التعديل تم التعديل مرة آخرى للسعة التخزينية للسد لتصل إلى ٧٤ مليار متر مكعب مع القيام بتعديل الاسم إلى (سد النهضة الاثيوبى) والذى يبلغ ارتفاعه ١١١ م ويبلغ عرضه ١٨٠٠ متر.

وطبقاً للتصريحات التى صدرت عن كبير المهندسين المشرفين أنه قد تم اكتمال أعمال الحفر الارضية بما يمثل ١٧% من المشروع، سارعت اثيوبيا فى منتصف نوفمبر ٢٠١٢م بوضع الخرسانة على سطح الارض من أجل فرض سياسة الامر الواقع، ومن ثم بدأت أعمال الخرسانة وهى المرحلة الثانية بعد حقن التربة، ثم بدأت العمل على تحويل مجرى النيل الازرق فى مايو ٢٠١٣ ومواصلة عملية بناء الجسم الرئيسى للسد وأعمال حفر المدخل والمخرج لقناة التحويل على ان يتم تحويل المياه لمسارها الطبيعى بعد الانتهاء من أعمال إنشاء السد.

ثانياً: الاحداث السياسية المؤدية لتغير النهج الاثيوبى تجاه مصر منذ ثورة ٢٠١١م

لقد شهدت السياسة الخارجية المصرية العديد من المؤثرات البيئية الداخلية منها والخارجية، ما أثر على سياستها تجاه قضايا المياه وأزمة بناء سد النهضة، فمنذ بداية أحداث الثورة المصرية ٢٠١١م وحتى الان شهدت مصر أزمات داخلية عدة صاحبها تراجع فى الدور المصرى فى المنطقة مما ساهم فى تغير نهج السياسة الاثيوبية نحو إستكمال بناء السد، ويرجع ذلك إلى إنشغال مصر بالشأن الداخلى وأزمات الاصلاح السياسى وتحقيق الديمقراطية وظهور الحركات الاحتجاجية، ويمكن إجمال هذه المؤثرات الداخلية التى كان لها كبير الاثر فى درجة الاستقرار السياسى فى مصر وبالتالى التأثير على صنع السياسة المائية لمصر تجاه دول حوض النيل فى الاتى:

أ- أزمات الاصلاح السياسى: وهى التى تمثلت فى مجموعة الازمات المختلفة التى أثرت على عملية الاصلاح السياسى فى مصر المتمثلة فى:

١- أزمة المشاركة السياسية: فعندما يقوم نظام سياسى بتضيق نطاق المشاركة السياسية او فرض قيود على الافراد والاحزاب ما يجعل الدولة عاجزة عن صنع القرار داخل الدولة، وتبرز أزمة المشاركة السياسية فى المجتمع المصرى من خلال ثلاث ملامح أساسية اولها شخصنة السلطة وتفرد رئيس ال\ولة بصنع القرار السياسى وتدهور الاحزاب بالاضافة إلى تقييد حرية الصحافة المصرية والرأى العام وهو ما يؤثر سلباً على سياسة مصر المائية تجاه دول حوض النيل لعدم وجود إستراتيجية واضحة تجاه قضايا المياه وسياسة خارجية مائية واضحة وفعالة تجاه دول حوض النيل.

٢- ضعف دور الاحزاب السياسية: بالرغم من وصول عدد الاحزاب المصرية إلى ٢٤ حزب فى ٢٠١٠م إلا أنه تمثلت عضوية المصريين بالاحزاب السياسية بنسبة ضئيلة، بالاضافة إلى حصول الاحزاب السياسية على شرعيتها بقرار رئيس الجمهورية أو بأحكام قضائية باستثناء الاحزاب المعارضة الرئسية لكونها تشكلت بحكم قضائى أضفى عليها الشرعية القانونية وليست سياسية تتعلق

بوجودها بالشارع المصرى وترتبط بالجماهير، لذا يرجع تضائل نسبة المشاركين بالانتخابات إلى ابتعاد المواطنين عن الاحزاب السياسية المعارضة لكونها تعد أحزاب هامشية ضعيفة فى مواجهة الحزب الحاكم الذى يترأس على قمته رئيس الدولة، بالاضافة إلى عدم إستطاعة الاحزاب السياسية استعاب الاجيال الشابة الجديدة بقد كانت نسبة الشباب المشاركة فى الانشطة السياسية تمثل ٠.١٢% فقط من إجمالى الشباب ذات الفئة العمرية (١٨ إلى ٢٩) سنة.

٣- أزمة الشرعية: لابد وأن يحصل أى نظام سياسى على مستوى من الرضا والقبول الشعبى لكى تتحقق شرعيته ويتوقف ذلك على أن يكون النظام السياسى على قدر عالى من الفاعلية فى معالجة المشكلات والقضايا التى يتعرض لها النظام داخلياً وخارجياً، وقد أرتبطت أزمة الشرعية فى مصر بعجز وعدم إدراك قضايا واحداث ومتغيرات المجتمع والتى تمثلت فى التالى:

(١) عدم إدراك مدى تاثير غياب التوافق المجتمعى

(٢) عدم إدراك النظام لإهمية دور الرأى العام

(٣) تدهور العلاقة بين الدولة والمجتمع

ما ترتب عليه عدم وجود قاعدة شعبية لمواجهة التحديات الخارجية للنظام السياسى خاصة فى محيطها الاقليمى ومن ثم ضعف الدعم الشعبى لقرارات السياسة المائية تجاه دول حوض النيل ومن ثم ضعف تأثير الدولة.

٤- أزمة التوزيع: بأعتبار النظام السياسى هو المسئول النهائى عن تحقيق مطالب الشعب وإشباع حاجته فأن أزمة التوزيع ترتبط أرتباطاً مباشرة بما يصدره النظام السياسى من قرارات بشأن توزيع المنافع المادية والغير مادية على الشعب، فمن أهم متطلبات التنمية مسئولية الدولة عن توفير التعليم والصحة والسكن للمواطنين وتنمية الموارد الاقتصادية لذا تراجع دور الدولة المصرية التنموية قبل ثورة يناير لتركها هذا الدور للقطاع الخاص دون رقابة فعالة منهاعليه، فضلا عن تراجع معدل النمو الاقتصادى وانخفاض عائدات قناة السويس بجانب التأثر يالازمة المالية العالمية ٢٠٠٨ مع تفاقم مشكلة البطالة وارتفاع الاسعار مع دنو

الدخل للمواطن كل هذا جعل أزمة التوزيع ضمن أحد العوامل المؤثرة على سياسة مصر الخارجية تجاه قضايا المياه.

٥- أزمة الهوية: عندما يشعر أفراد المجتمع بحالة من الاغتراب والعزلة وعدم الشعور بالانتماء تتجلى هنا أزمة الهوية، وتتفاقم الازمة بعدم إدراك النظام السياسى المصرى بأغتراب الشعب وإهمال قيمة الفرد كمواطن فى الدولة ما يشعر المواطن بعدم الانتماء للوطن وهو جوهر المواطنة لكونه الاساس الذى ينهض عليه نظام الحكم لانه يساعد السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية فى إدارة الدولة لرسم سياستها العامة، فكلما زادت الاضطرابات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية زاد الانقسام وعدم الولاء وزادت معه أزمة الهوية.

ب- أزمة سيادة الديمقراطية السياسية: يلزم النظام السياسى الحكام بالديمقراطية السياسية الحكام بالسعى نحو تحقيق الديمقراطية السياسية ويفرض عليهم تحقيق السياسات العامة التى من جانبها تحقق المصلحة العامة للدولة لضمان القبول والتأييد الشعبى للحكم، ولقد شهدت الدولة المصرية فى ظل فترة حكم مبارك فترة من الانسداد الديمقراطى، والتى أدت إلى عدم وجود أى دور يمكن ذكره للاحزاب السياسية والنقابات العمالية والاتحادات النوعية وجماعات الضغط فى توجيه السياسة الخارجية المصرية لتحقيق أهدافها فى تأمين مصادر المياه خارج حدودها والعمل على تحقيق الامن المائى المصرى وتحقيق العلاقات التعاونية بين دول حوض النيل

ج- ظهور الحركات الاحتجاجية: إدى تزايد الحركات الاحتجاجية فى الشارع المصرى إلى إنشغال الدولة بالشأن الداخلى وتركها الشأن الخارجى حيث تزايدت حينها الدعوة إلى التغيير الديمقراطى وعدم رضاء الشعب عن احوال الدولة، ونتيجة لعجز موقف النخب والقوى السياسية فى تحقيق مصالح المجتمع المصرى ظهرت الحركات الاحتجاجية السياسية التى أدت إلى قيام ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م والتى كان لها دوراً كبيراً فى تأجيج الشارع المصرى والثورة على النظام الحاكم.

ه- إلى الدعوة إلى التظاهر المتزامن مع عيد الشرطة احتجاجاً من الشعب المصرى على دنو الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية المصرية مما أدى إلى

وجود اشتباكات بين مؤيدين ومعارضين لنظام الحكم مما كان يمثل عائقاً أمام السياسة الخارجية المصرية.

د- قيام ثورة ٣٠ يونيو: أدى تدهور الاوضاع الاقتصادية والسياسية خلال حكم جامعة الاخوان لمصر،إلى إستمرار الصراع فى الشارع المصرى مما أدى إلى قيام ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣ حيث مطالبة الشعب بتغيير نظام الحكم مما أدى إلى اتساع دائرة الصراع السياسى وإستمرار حالة عدم السيطرة على الشأن الداخلى مما أثر على عدم إستيعاب أثر ذلك على الشأن الخارجى.

ذ- المؤثرات السياسية المتعاقبة من قيام الثورات المصرية: حيث شهدت مصر العديد من المتغيرات السياسية والاقتصادية والامنية التى كان لها تأثير مباشر أو غير مباشر على سياسة مصر الخارجية إقليمياً خاصة تجاه دول حوض النيل ومن أهم هذه المتغيرات التى عقبت ثورة ٣٠ يونيو تحقيق الاستقرار السياسى والاصلاحات الداخلية ومحاربة الفساد بجميع اشكاله وتشريع القوانين تماشياً مع الدستور الجديد المصدر فى ١٨ يناير ٢٠١٤م، كما تأثرت السياسة الخارجية المصرية بالمتغيرات المحلية حيث تدهورت العلاقات بين الجانب المصرى والافريقى خاصة فى عهد الرئيس محمد مرسى من خلال تعليق عضوية مصر بالاتحاد الافريقى بعد ثورة ٣٠ يونيو بأدعاء أن الثورة المصرية تأخذ شكل الانقلاب العسكرى وليس ثورة شعبية قام بمساندتها الجيش المصرى.

مما لا شك فيه أن القوى الكبرى تعمل على تنمية نفوذها فى منطقة حوض النيل بمحاولة استغلال ادواتها السياسية والاقتصادية والعسكرية سعياً منها بالتفرد بالنظام العالمى، فكما تأثرت السياسة الخارجية المصرية بالشأن الداخلى فقد تأثرت ايضاً بالشأن الخارجى، حيث انه دائماً ما يكون للمؤثر الخارجى دوره فى الضغط على مصر مما يؤثر على سياستها الخارجية تجاه قضايا المياه، فبالاضافة إلى محاولة الدول الكبرى إنشاء روابط تجمع بينها وبين دول حوض النيل من خلال العلاقات الثنائية إلا انها ايضاً تستخدم سياسة الترغيب والترهيب عن طريق استغلال ادواتها لعمل برامج مشتركة بينها وبين دول حوض النيل وتقديم الدعم المالى مع التسهيلات

لهم وإرسال المعونات وتدريب الكوادر وتبادل المعلومات...إلخ، حيث شهدت منطقة حوض النيل نشاطاً مكثفاً فى الفترة الماضية من جانب ابرز قوتين فى النظام الدولى كالولايات المتحدة والصين بالاضافة إلى بعض القوى الصاعدة والتى كانت من شأنها التأثير سلباً على الدور المصرى تجاه قضية سد النهضة وقضايا المياه بشكل عام، فقد عملت الولايات المتحدة على تكريس هيمنتها الجيواسترتيجية لتمكين حلافائها من تحقيق المكاسب السياسية والاستراتيجية بالاضافة إلى مصالحها الشخصية فى مناطق حوض النيل مستندة على عدداً من دول حوض النيل كمناطق ارتكاز لاستراتيجيتها بمنطقة حوض النيل (كاثيوبيا واوغندا وكينيا)، وفقاً للمنظور الامريكى إن الاهمية الكبرى لمنطقة حوض النيل هو ما دفع الولايات المتحدة الامريكية إلى استخدام الدول غير العربية كأداة للضغط على مصر والسودان وهنا يبرز استخدام الولايات المتحدة الامريكية لمياه النيل كورقة ضغط على مصر حيث سعيها الدائم نحو تجزئة اقطارها ونهب مواردها والسيطرة على ممراتها الحيوية لتحقيق سياستها فى الهيمنة على منطقة حوض النيل من خلال إقامة علاقات وشركاتها الجيواستراتيجية من خلال إقامة قيادة عسكرية جديدة لافريقيا ولعب دور مؤثر كعامل محفز لإقامة الصراعات فى منطقة حوض النيل من خلال تطويق الامن القومى والمائى المصرى وتكريس هيمنها لتحقيق مصالح حلفائها وهو ما أثر ببناء سد النهضة على تغير معادلة الهيمنة الجيوسياسية فى حوض النيل، فلقد سيطرة المؤثرات الاقليمية على سياسة مصر الخارجية والمائية تجاه دول حوض النيل بما يهدد أمنها المائى والقومى المتمثل فى:

١- ضعف آليات العمل الافريقى وعدم وجود آليات ملزمة للدول الافريقية لتنفيذ الاتفاقيات والسياسات الاقليمية وهو ما وضع السياسة الخارجية المصرية أمام تحدياً كبير.

٢- تعيين مصر لمجلس السلم والامن الافريقى وهو ما ساهم بدور كبير إقليمياً

وبناءاً على ما سبق الاشارة إليه نجد أنه حدث تغير فى النهج الاثيوبى نحو إستكمال بناء سد النهضة، حيث أثرت العوامل الداخلية فى سياسة مصر الخارجية على قضايا المياه كما أثرت المؤثرات العالمية على سياسة مصر الخارجية تجاه دول حوض النيل من خلال سيطرة القوة الخارجية على السياسة الداخلية لبعض دول حوض النيل تحت

ستار الحفاظ على حقوقها ونشر الديمقراطية الايجابية بالاضافة إلى السيطرة على قراراتها وسلب الحاكم للارادة مما يؤثر على توجهاتها تجاه مصر لكون القوة الدولية تمتلك أوراق ضغط على متخذ القرار فى دول حوض النيل إلى جانب رجوع الدور الريادى المصرى فى المنطقة، وبالتالى التأثير سلبياً على سياستها الخارجية والمائية تجاه قضايا المياه، فقد ساهمت العوامل المؤثرة الداخلية والخارجية السياسية منها والاقتصادية بأبعادها الاقليمية والدولية فى تفاقم الازمات التى تواجه التعاون والمشاركة بين الدول وهو ما جعل دول حوض النيل غير قادرة على تحقيق التنمية الشاملة معاً والتوزيع العادل للموارد، ونظراً للصراعات التى تشهدها مناطق حوض النيل والتى تمثل مؤثراً قوياً فى الضغط على صانع قرار السياسة الخارجية المصرية فى قضايا المياه يتعين على صانع القرار النظر بعين الاعتبار لهذه المتغيرات المؤثرة فى صياغة سياسة مصر الخارجية والمائية، فكما كانت الاحداث السياسية المصرية فى ظل ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م من العوامل المؤثرة فى تغير النهج الاثيوبى تجاه قضايا المياه فقد كانت ايضاً احداث الثورة المصرية من المؤثرات الداخلية التى عملت على إعادة النظر فى سياسة مصر الخارجية تجاه قضايا المياه لاستعادة الدور الاقليمى لمصر والتخفيف من التهديد الناجم عن سوء إدارة عملية التفاوض المائى مع دول حوض النيل، حيث إعتمدت السياسة المصرية على مجموعة من الثوابت الحاكمة والتى من أهمها الدفاع عن حقوق مصر فى المياه وعدم قبول المساومة والتفاوض فى حصة مصر والقبول بمبدأ الانتفاع العادل والمنصف للمياه والاعتراف بقدسية الاتفاقيات التاريخية المتعلقة بالمياه والتشديد على عدم نقل المياه خارج مناطق حوض النيل.

ثالثاً: مفاوضات سد النهضة

شهدت هذه الأزمة علي وجه التحديد العديد من المفاوضات ومراحل الشد والجذب لفترات زمنية طويلة لمحاولة التوصل لحل والحد من الأزمات والمشكلات التي تواجه الأمن القومي المصرى وبقية دول حوض النيل حال، ورغم اتباع مصر سياسة النفس الطويل والحوار مع اثيوبيا منذ سنوات عديدة إلا أن التصريحات المستمرة من الدولة الإثيوبية أبرزت تعنتها في الحوار وإصرارها علي بناء السد وتخزين كمية أكبر من

المياه المصرح لها بها في القانون الدولي رغم الاعتراف دولياً بحق كلا من مصر والسودان التاريخي بالمياه، وقد شملت هذه المفاوضات الاتى:

إعلان إتفاقية عنتيبى فى مدينة أوغندا ١٤ من مايو ٢٠١٠، والذى بموجبها تشكل الإطار المؤسسى والقانونى لتعاون دول حوض النيل لتحديد الآلية التى ستستخدم للإستغلال الامثل للمياه فيما بينهم وتوضيح كيفية إدارتها من خلال توقيع اتفاق لتنظيم التعاون وإدارة الموارد بين دول حوض النيل الاربعة (اثيوبيا- اوغندا- رواندا- تنزانيا) فيما عدا مصر من ثم وقعت عليه كينيا ثم بورندى والذى اقتضى بموجبه إنشاء مفاوضية جديدة لإدارة موارد النيل يكون مقرها الاساسى أديس أبابا ما يعنى عدم الاتزام بالاتفاقيات المسبقة من قبل فى (١٩٢٩،١٩٥٩)، ونتيجة لعدم توقيع مصر على الاتفاقية الاطارية تصاعدت وتيرة الاحداث حيث استخدمت الدول الموقعة على الاتفاق سياسة التصعيد السياسى ضد مصر من ثم قام الرئيس الاثيوبى ميليس زيناوى بشن هجوم حاد على مصر مؤكداً أن المشكلة تكمن فى مصر وليس السودان، من ثم فى صباح اليوم التالى من توقيع اتفاقية عنتيبى أعلنت اثيوبيا عزمها عن إستكمال إنشاء "سد تانا".

وتدريجياً فى ٢٩ نوفمبر ٢٠١١ بدأت أعمال التحرك الفعلى لمشكلة بناء وملء سد النهضة بأقتراح رئيس الوزراء الاثيوبى تشكيل لجنة خبراء ثلاثية تضم وزراء المياه للدول الثلاث (مصر واثيوبيا والسودان) والتى كان الهدف منها بحث أثار بناء مشروع السد على دولتى المصب وبموجبها ناقشت اللجنة جميع جوانب السد وبناءاً عليه انعقد إجتماع اللجنة بأديس أبابا فى ديسمبر ٢٠١١ والذى تضمن بأنعقاده الشروط المرجعية وإليات عمل لجنة الخبراء وهو ما يعد خطوة إجابية بشأن إطار التفاهم والتعاون بين العلاقات المصرية الاثيوبية.

وفى يوم ١١ إبريل ٢٠١٣ طرح الوفد المصرى خلال إجتماعات وزراء المياه عدة إقتراحات لضمان إستكمال الدراسات المطلوبة والذى بموجبه أعلن الجانب الاثيوبى من خلال وزير المياه والطاقة عزم اثيوبيا عن قيام مشروع سد النهضة إستجابة لأهداف التنمية لبلاده، من جانب آخر أعلنت مصر رفضها المساس بأمنها المائى منتقدة محاولات اثيوبيا فى عدم الوصول إلى إتفاق محدد بشأن الازمة، كما

أكدت السودان من جانبها أنها متفقة مع مصر فى حل قضية سد النهضة حل سلمى عن طريق التعاون بين الاطراف الثلاثة بما يضمن لمصر والسودان حقهم التاريخى، وفى صباح اليوم التالى عقب اجتماع رئيس الوزراء الاثيوبى مع الرئيس المصرى محمد مرسى حينها أعلنت اثيوبيا عن قيامها بتحويل مجرى النيل الازرق واوضحت انها مصرة على المضى قداماً بشأن موضوع سد النهضة مما أثار ضغطاً على عاتق حكومة الرئيس السابق محمد مرسى.

من ثم بدأ تفاوض جديد فى ٨ ديسمبر ٢٠١٣ قام فيه وزراء الدول الثلاث ببحث المضوعات المتعلقة بالتوصيات الصادرة عن لجنة الخبراء الدولية، والتى طالبت مصر فيه بتكوين لجنة خبراء دولية لتقييم آثار السد على مصر كما أصرت على ان يتم إيقاف أعمال بناء السد إلى حين الانتهاء من أعمال اللجنة الثلاثية الدولية الجديدة[)]، من جانب آخر رفضت اثيوبيا مقترحات مصر وأعلنت أنها ستقوم بتشكيل لجنة لدراسة مقترحات لجنة الخبراء الدولية وأنها لم تقوم بوقف بناء السد وأن العمل مستمر به مستندة فى ذلك أن اللجنة التى إقيمت لم تحدد هويتها ولهذا السبب تراجعت مصر عن قرارها بشأن توقف أعمال بناء السد لحين إنتهاء اللجنة الدولية إلى توقف بناء السد لمدة ست أشهر وهو وما قوبل بالرفض الاثيوبى ايضاً ومن ثم قامت بتشكيل لجنة خبراء محليين متكونة من ١٢ خبير (٤ من كل دولة متمثلة) ترجع مرجعيتها إلى بحث تقرير لجنة الخبراء الدولية التى اوصت بتقييم آثار السد على دول المصب، من ثم تراجعت مصر عن أن تكون اللجنة دولية وعن ان يتم إيقاف السد عن العمل مدة الست أشهر ما قوبل بعدم إصرار اثيوبيا أن تكون اللجنة المتكونة تضم اعضاء اثيوبية فقط وبقبولها أن تكون ثلاثية رغبة منها فى أن تكسب تأييد السودان وبالفعل وصلت اثيوبيا إلى مرادها فقد كان أحد أهم نتائج الاجتماع بالوزراء الثلاثة تأيد السودان لسد النهضة وقبول مصر بأن تكون السودان وسيطاً من خلال الوزير السودانى وأن تكون الخرطوم مقر الاجتماعات الثلاثية.

وعلى آثر المباحثات السابقة دخلت مصر فى جولة من المفاوضات الثلاثية فى يناير ٢٠١٤م بالخرطوم ركزت فيها على العرض الاثيوبى للازمة التى سببها وتفاوضت حول

تفاصيل المشروع وتنفيذه ومحاولة تقريب وجهات النظر التى قوبلت بالرفض من قبل الجانب الاثيوبى حيث رفضت اثيوبيا مناقشة ورقة بناء الثقة المصرية المقترحة والتى كانت تتضمن الاستعانة بالخبراء الدولين لمباحثة الدراسات والاضرار الناجمة عن سد النهضة وآليات تخفيفها، والتى سرعان ما تراجعت مصر إقتراحه لإدراكها أنه سيهزم استرتيجيتها القائمة على وقف بناء السد ومنع التمويل الخارجى، ونظراً لفشل المفاوضات بدأت مصر أولى خطواتها التصعيدية لمواجهة الموقف الاثيوبى المتعنت حيث أعلن وزير الرى فى تصريحاته أن مصر تمتلك تمتلك سيناريوهات محددة بموقيت موضوعية بعد استنفاد كل محاولات التفاوض والحوار مع الجانب الاثيوبى.

ونظراً لوضع قضية المياه وأزمة بناء سد النهضة فى أولويات أعمال الرئيس السيسى، فقد التقى بالرئيس الاثيوبى ديسالين أثناء مباحثات القمة الافريقية فى مالابو من أجل الوصول إلى حل تفاوضى سلمى بشأن المشكلة المتعلقة بالمياه وبناء السد على وجه الخصوص، من ثم جاء البيان المشترك والذى نص على احترام مبدأ التعاون والحوار كاساس لتحقيق المكاسب للطرفين، إقامة مشروعات إقليمية لتنمية الموارد المالية لاثيوبية وسد الحاجة إلى المياه، أحترام مبادئ القانون الدولى، إستئناف العمل باللجنة الثلاثية حول قضية سد النهضة، تجنب الحكومة الاثيوبية أى أضرار محتملة من بناء سد النهضة واخيراً التعامل بمبدأ حسن النهية بين الطرفين والعمل فى إطار اللجنة الثلاثية.

وبعد توقف دام إلى أكثر من ثمانية أشهر عقدت الجولة الرابعة من المفاوضات بين وزراء الموارد المائية والتى أشارت نتائجها إلى مجموعة من الدلالات منها: تشكيل اللجنة الوطنية من الثلاث دول وتعينها كآلية لتنفيذ التوصيات الخاصة بلجنة الخبراء الدولية، تحديد الاطار الزمانى فترة ستة اشهر للانتهاء من الدراسات والاثار الناجمة عن بناء السد، ونظراً للخلاف القائم بشأن تشكيل اللجنة الوطنية حيث إصرار مصر على أن تكون اللجنة دولية وإصرار اثيوبيا على أن تكون اللجنة وطنية اتفقا الجانبين على أن يكون الاحتكام إلى مكتب إستشارى عالمى كحل وسط للخلاف الدائر حول طبيعة اللجنة، بالاضافة إلى التأكيد على ثوابت الموقف الاثيوبى المصرى والذى يتمثل فى تأكيد مصر على عدم الافراط فى حصتها وتأكيد اثيوبيا على رغبتهافى

الاستخدام المتساوى للمياه كما أكد الاثنين على أهمية أن يكون الحوار هو السبيل للتفاوض بين البلدين والتنمية للجميع وعدم الاضرار وهذا ما يفارق بين الخطابات الرسمية والواقع المزمع تنفيذه على أرض الواقع؛ على نحو آخر يمكن الاشارة إلى مجموعة النتائج التى توصلت لها الجولة الرابعة والتى تمثلت فى تنازل مصر عن حقها فى الاخطار المسبق بالاضافة إلى الاقرار بإستكمال أعمال بناء السد أثناء المفاوضات، اتفاق الحكومات الثلاثة على الالتزام بتنفيذ قرارات مكتب الاستشارات الدولية، اختزال اثيوبيا الكثير من الوقت والجهد الدبلوماسى وجعل مخرجات هذه الازمة دلالة على مستقبل التعاون المائى المصرى بين دول حوض النيل، إستعادة مصر القدرة على التأثير فى البيئة التفاوضية مع الجانب الاثيوبى والمبادرة بالمحادثات لانهاء حالة الترقب التى تبقى عليها جميع دول حوض النيل المنتظرة لما سوف تنتهى به هذه الازمة.

وقد جاء بموجب الجولة الخامسة من المفاوضات بشأن سد النهضة فى ٢٣ سبتمبر ٢٠١٤ على اتفق اللجنة على ركزتين الاولى تتضمن وضع معايير الاختيار للمستشار الدولى شريطة أن يكون مشهود له بالحياد وعدم التحيز لجانب على حساب جانب آخر وأن لا يكون له أراء سابقة بالسلب أو بالايجاب بشأن الازمة على ان تتكلف الدول الثلاث بجميع أعماله ومده بجميع البيانات التى يحتاجها، أما الركيزة الثانية فى أختيار مكتب المحاماه الدولى للعمل على صياغة العقود المالية بشأن تكلفة الدراسات الدولية وللتعامل المالى مع المكتب الاستشارى الدولى.

من ثم جاءت الجولة السادسة للتفاوضات اتساقاً مع النتائج الايجابية لاجتماعى الخرطوم فى أغسطس واجتماع اديس أبابا فى سبتمبر ٢٠١٤م مبشراً بتحقيق النجاح فى الاجتماع للوصول بأتفاق يرضى جميع أطرافه، فقد كان أمام اللجنة الوطنية الثلاثية الخيار من بين إختيار مكتب واحد أو مكتبين لاتمام الدراسات خلال المدة المسموحة أو الاختيار لمجموعة من المكاتب المقدمة فى قائمة الترشيحات من الاطراف الثلاثة ليتم دعوتهم لتقديم عروضهم المالية والفنية لدراستها، وقد تم الاتفاق على الخيار الثانى.

وفى ٢٣ من مارس عام ٢٠١٥م وقع الرئيس عبد الفتاح السيسى ونظيره السودانى عمر البشير والرئيس الاثيوبى ديسالين خلال قمة الخرطوم إتفاقية إعلان المبادئ التى يقوم عليها سد النهضة والتى تتضمن عشر مبادئ أساسية تتسق مع مبادئ القانون الدولى الخاصة بالانهار الدولية، بأعتبارها الارضية الصلبة للمبادئ الحاكمة والتى تتضمن التوصل إلى اتفاق كامل بين مصر واثيوبيا والسودان حول إسلوب وقواعد ملء السد وتشغيله بعد إنتهاء الدراسات المشتركة والتى قد تم التأكيد فيها على مبدأ عدم الاضرار والاستخدام المنصف والعادل للمياه وعلى مبدأ التعاون والاعتراف بأن الغرض من إنشاء السد هو توليد الكهرباء، كما تعهدت الاتفاقية بتنفيذ توصيات لجنة الخبراء الدولية وإحترام التقرير الختامى للجنة خلال مراحل المشروع بالاضافة إلى إنشاء إلية تعاون للاشراف على عملية التشغيل بما يتضمن مبدأ عدم الاضرار بمصالح دول المصب.

إستكمالاً للمفاوضات الثلاثية وافقت الاطراف الثلاثة فى مايو ٢٠١٥م على أن يتولى القيام بأعمال الدراسات اللازمة بشأن السد المكتبان الاستشاريين المتمثلين فى (بى-أر-ال) الفرنسية و(دلتا-رس) الهولندية وفقاً للشروط المتفق عليها من قبل وزراء المياه للثلاث دول والذى تم الاتفق فما بينهم على أن يتولى المكتب الفرنسى إنجاز ٧٠% من عملية تقييم السد وأن يتولى المكتب الهولندى ال٣٠% المتبقية، على آثره عقد لقاء بين أعضاء اللجنة الثلاثية فى ١-٣ يوليو ٢٠١٥ لم يحضره أحد سوى وزيرى اثيوبيا والسودان والذى انتهى على أمل عقد اتفاق بين المكتبين الاستشاريين لاحقاً فى الخرطوم ولكن لم يتم ذلك.

وقد اتسمت سياسية اثيوبيا الغالبة خلال المفاوضات بشأن قضايا المياه على تأجيل الاجتماعات، فقد تقرر عقد جولة ثامنة من المفاوضات فى أغسطس ٢٠١٥م بأديس أبابا من أجل التوقيع على عقود المكتبين الاستشاريين ولكن لم يتم الاجتماع وحينها اضطر الجانب المصرى متمثلاً فى الرئيس السيسى التنبيه على أهمية مواصلة المفاوضات وفقاً للمرجعية التى تم إقرار مبادئها فى مارس ٢٠١٥م، كما شدد على أهمية العمل على تحقيق المصلحة المشتركة للجميع.

من ثم بدأت فعاليات الاجتماع العاشر بالعاصمة السودانية الخرطوم بين الثلاث أعضاء فى ٧ فبراير ٢٠١٦ والذى كان يهدف إلى التوصل لمقترح موحد لإستيعاب ملاحظات ومتطلبات الدول الثلاثة، كما ناقش المقترح الفنى المقدم من الشركة الفرنسية والذى ضم فى تعديله شركة ارتيليا، من ثم تقسمت الاعمال بنسبة ٧٠% على الشركة الفرنسية و ٣٠% على الشركة ارتيليا من الدراسات الفنية لسد النهضة

واخيراً وليس بآخراً انتهت اللجنة الوطنية الثلاثية فى ٢٦ ابريل ٢٠١٧م من مراجعة التقرير الاستهلاكية المقدمة بشأن الدراسة الفنية الخاصة بالتأثيرات الهيدوليكية والاقتصادية والبيئية والاجتماعية للسد على الامن المائى لدولتى المصب والتى قد انتهت بالخروج بعدة ملاحظات فنية حول آلية إجراء وتنفيذ الدراسات للتأكد من الاخذ فى الاعتبار بكل النواحى الفنية وللخروج بالنتائج الدقيقة التى من شأنها تقليل الاثار السلبية الناجمة عن بناء و ملء و تشغيل السد.

رابعاً: أهم التحديات التي تواجه مصر من جراء بناء سد النهضة

إن السدود المزمع إنشاؤها تؤثر سلبياً على الايراد الطبيعى لمياه نهر النيل ومن ثم تتأثر الحصة المائية المصرية التى تمثل أحد أهم الابعاد للامن المائى المصرى من حيث ما تثيره من مشكلات سياسية وقانونية تتعلق بعدم التزام اثيوبيا بشرط الاخطار المسبق عند قيامها بإنشاء سدود على نهر النيل مع عدم مراعاتها إلى مبدأ عدم التسبب فى الضرر مما قد يثير مخاوف جامة لدى القطاعات واسعة المدى فى المجتمع المصرى، وبالنظر إلى المتوسط العالمى لخط الفقر المائى الذى يقدر ب ١٠٠٠ متر^{٣} سنوياً للفرد، فأنه على الرغم من ان مصر تحصل على كامل حصتها من ايراد النيل إلا إنها تعد من الدول الفقيرة مائياً لان نصيب الفرد بها من المياه فيها لا يتعدى ٧٠٠ متر^{٣} سنوياً، كما هو موضح بالرسم البيانى شكل رقم (١)...وهنا ياتى التساؤل الرئيسى عن كيف الحال حين تقلص حصة مصر من المياه أكثر نتيجة حجزها خلف السد الاثيوبى؟، هذا بخلاف التقديرات الاخرى عن حاجة مصر للمياه نظراً لفقد حصتها لما يقرب من ٩-١٢ مليار متر مكعب خلال السنوات الخمس الاولى لملء السد فى ظل حاجة كل مليون فدان سنوياً من المياه لما يقرب من ٤-٥

مليار متر مكعب من المياه والا سيتم فقد ما يقرب من ٢ مليون فدان زراعى فى مصر وبالتالى عجز غذائى والذى ينتج عنه اضرار بالامن الاقتصادى والعسكرى ومن ثم القومى، من جانب آخر إن بناء سد النهضة يؤثر على مياه بحيرة ناصر مما سيؤثر على القدرة الانتاجية للكهرباء بنسبة ٤٠% وبالتالى اللجوء لحلول آخرى من شأنها التعويض عن فاقد الكهرباء عن طريق شراء الطاقة او بناء محطات توليد الكهرباء بالوقود والذى سيؤدى إلى العجز فى ميزان الاقتصاد المصرى.

شكل رقم (١)
يوضح متوسط نصيب الفرد من المياه على مر السنوات التالية

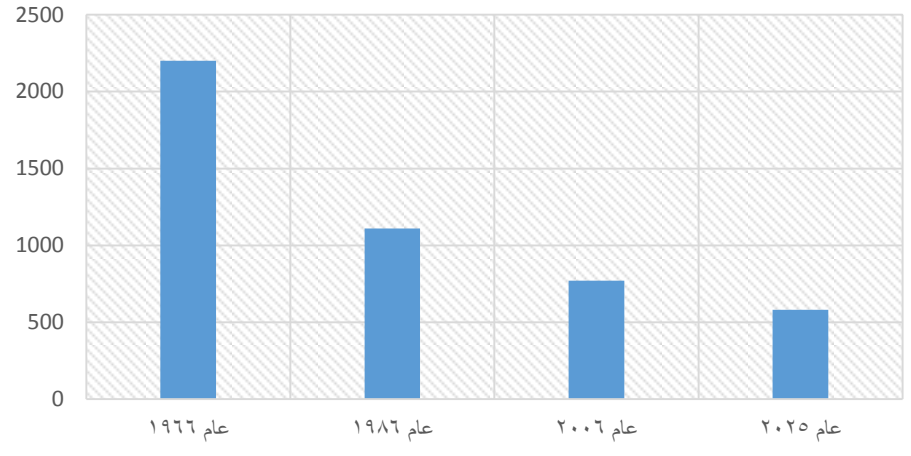

المصدر: الجهاز المركزى للتعبة والاحصاء، " دراسة الموارد المائية وترشيد استخدام المياه"

تتزايد أهمية نهر النيل بالنسبة لمصر حيث يمدها بنسبة ٥٥.٥ مليار متر مكعب سنوياً فهو يعد شريان الحياه للشعب المصرى وهو ما يجعل من وجود سد النهضة بمواصفاته الحالية تهديداً صريحاً ومباشراً للأمن القومى المصرى لان مصر تعتمد فى احتياجاتها المائية على نهر النيل بنسبة ٩٥% وهذا ما يعنى انها ستعانى شح مائى خلال فترة ملء السد المقدرة بخمس سنوات لكونه سيحجز خلفه ٢٠ مليار متر^{٣} سنوياً، من هذا المنطلق ستظل اثيوبيا هى مصدر تهديد لمياه النيل، لذا تواجه مصر

العديد من التحديات من جراء بناء السدود على نهر النيل، فعلى الصعيد الداخلى أكد الخبراء والدارسون فى مجال الموارد المائية أن ببناء سد النهضة الاثيوبى ستحدث مخاطر جامة من الناحية المائية والزراعية والاقتصادية والاجتماعية والكهرومائية وفيما يلى نناقش أحد أهم وأكبر التحديات التى ستواجه مصر داخلياً:

١- التحديات المائية: أحد أهم وأبرز المخاطر الداخلية التحديات التى ستحدث جراء بناء السد الاثيوبى حدوث عجز مائى فى إيراد مصر والسودان يقدر بحوالى ٩ مليار متر^{٣} سنوياً ما ينتج عنه إنخفاض الطاقة الكهرومائية للسد العالى وخزان اسوان بما لا يقل عن ٢٠-٢٥% سنوياً مما يؤثر على الامن المائى المصرى خاصة أثناء فترة ملء السد، يرجع ذلك إلى عدم قدرة مصر على صرف حصتها من المياه بعجز يصل إلى ٣٤% ما يمثل ١٩ مليار متر^{٣} من المياه خاصة إذا تزامن الفيضان مع فترة ملء السد التى سيمتد إلى ٦سنوات، كما أكد الدكتور علاء الظواهرى عضو اللجنة الثلاثية لتقييم آثار السد الناجمة عنه انه فى حالة الملء سيتم استنزاف بحيرة السد العالى ما سيؤدى إلى انخفاض عمق المياه بنسبة ١٥ مليار متر^{٣} ما سيؤثر على حد السحب الذى لاربما لا يكون ملحوظاً فى نفس التوقيت لكون بحيرة السد ذات تخزين قرنى بمعنى أنه لا يظهر تأثرها إلا فجأة فى حالة الجفاف عند استنزاف المخزون الاستراتيجى للبحيرة أثناء فترات الجفاف، وتماشياً مع فكرة اجتياز فترة ملء السد بأقل خسائر ممكنة، فأن دخول السد فى مرحلة تشغيله ستمثل تحدياً من نوع آخر حيث أعتماد مبدأ تشغيل السد على تعظم الطاقة الكهرمائية المنتجة ما يدفع اثيوبيا إلى تخزين المياه لرفع منسوب توليد الطاقة الكهرمائية اثناء فترات الفيضان أقل من المتوسط وهذا ما ينذر ايضاً بأنخفاض كمية المياه الجارية لمصر بالاضافة إلى استقطاع ١٥ مليار متر^{٣} بشكل مستمر سنوياً من حصة مصر من جراء إمتلاء بحيرة السد بهذا الحجم الهائل من المياه فى حالة إذا تم الملء لبحيرة السد خلال خمس سنوات.

٢- التحديات الزراعية: يترتب على عجز من ٤ إلى ٥ متر^{٣} من المياه إنخفاض الرقعة الزراعية حيث انخفاض الافدنة الزراعية على أثر ذلك بما يتراوح من ٣

إلى ٥ مليون فدانه زراعى ما يؤدى إلى بوار مليون فدان زراعى وهذا يعنى تشريد ٢ مليون أسرة وفقدان ١٢% من الانتاج الزراعى وبالتالى حدوث فجوة غذائية بمقدار ٥ مليار جنية ما يعرض الامن الغذائى للخطر إلى جانب خطر الامن المائى ما يترتب عليه تأثر الامن القومى المصرى العام، من جانب آخر لا تتناسب المساحة الزراعية في مصر مع عدد سكانها الذى يناهز ١٠٥,٠٥٥,٨٦٧ مليون نسمة وهو ما قابل للزيادة باستمرار، فمن المتعارف عليه ان القلة او حتى الثبات من باب التفائل في المحاصيل الزراعية مع نمو عدد السكان سيؤثر في احتياج المنتجات الزراعية، وهنا يأتي تساؤل رئيسى في ظل حصة مصر دون نقصانها تستورد مصر من الخارج بقيمة ٢٩ مليار دولار من الغذاء وفقاً لبيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء خلال عام ٢٠٢١ فكيف الحال إذا انخفض منسوب المياه أكثر وكيف يمكن استصلاح الاراضى الصحراوية للزراعة لتلبية الحاجة المتزايدة في ظل الزيادة السكانية المستمرة.

٣- نقص توليد الكهرباء من السد العالى نتيجة لنقص منسوب المياه

٤- زيادة نسبة التبخر بنسبة ٥.٦% مما يؤثر على زيادة الملوحة

٥- نقص سنوي في المياه المخزنة بالسد العالى بمقدار ١٣.٢٨٧ ما يقدر بنسبة ٢٤% سنوياً

٦- بوار أكثر من ثلاثة ملايين فدان في الدلتا والوادى بسبب جفاف أراضيها

٧- فقدان مساحات من الاراضى الزراعية وتوقف المشاريع الاستصلاحية مما سيؤدى بالطبع إلى فقد فرص العمل التي كان يستوعبها قطاع الزراعة بنسبة ٥.٦ مليون عامل مما يؤدى إلى زيادة نسبة البطالة

٨- تحميل مصر تكلفة إعادة معالجة مياه البحر لمياه صالحة للشرب لسد العجز المائى الناجم عن انخفاض حصة مصر من المياه والذى يتراوح من بين ٩ إلى ١٢ كم^{3} سنوياً أو على الأقل لسد الحاجة في رى الاراضى الزراعية مما يزيد من الأعباء الاقتصادية على كاهل الاقتصاد المصرى.

٩- إلحاق الضرر بحوالي ٤٠ مليون نسمة من سكان الاراضى الزراعية ففي حالة تم تخزين المياه خلف السد لمدة ٦ سنوات سيتم فقد ١.٦ مليون فدان وبالتالي فقد ٧ مليون عامل لمصدر دخلهم، أما في حالة تم تخزين المياه على أقل من ٦ سنوات فسيزيد عدد الزراعين الذين يفقدون مصدر دخلهم إلى ١٢.٨ مليون نسمة.

١٠- تعثر توفير الطاقة الكهربائية: يعد أكبر تحدياً لمصر المتمثل في إلغاء دعم الطاقة الذى يحمل الموازنة العامة للدولة فوق طاقتها سنوياً والتي بالاخص توقفت عن الصناعات كثيفة الاستخدام للطاقة، فمن شأن التأثير على حصة مصر للمياه أن تنخفض الكهرباء للسد العالى ويتم التعويض عنها بمصادر آخرى ذات كلفة اقتصادية عالية مما يمثل عبء على موازنة للدولة.

١١- زيادة الملوحة بالمياه والتلوث المائى: نتيجة انخفاض مستوى المياه وتدخل المياه الجوفية مع مياه البحر في الدلتا تحدث الملوحة فضلاً عن ان السد سيؤدى إلى زيادة نسبة التبخر بمقدار ٠.٥ كم^{٣} سنوياً على أقل تقدير.

١٢- احتمالية الانهيار المدمر للسد: تزداد احتمالية تعرض السد للانهيار لكونه مبنى على منطقة صخرية تتسم بكثرة الزلازل

الخاتمة

يمكن القول أن المياه أصبحت واحدة من أكثر أدوات الصراع فى العالم، فقد حظيت قضية المياه على أهتمام كبير لكونها أصبحت أحد أهم القضايا التى تشغل صانعى القرار والسياسة الخارجية المصرية بل والشعب المصرى بأسره لما لها من أثر تأثير ملحوظ حيث يعتمد المصريون أعتماداً متكامل على مياه نهر النيل منذ القدم، لذا يسعى الجانب المصرى للحفاظ على العلاقات الدولية الطيبة مع الدول الافريقية من أجل الحفاظ على حصته من المياه، ولاكن مع تبنى فكرة إنشاء السدود على حوض النيل ظهرت مؤشرات تنبئ بالصراع المائى بين دول حوض النيل والتى عملت على تغذيتها سياسات الدول الكبرى المستفيدة من تأجيج الصراعات بين دول حوض النيل، فقد كان لمخطط إنشاء سد النهضة آثاراً سلبياً على الامن المائى المصرى ما يترتب عليه نقص فى رقعة مصر الزراعية وإنخفاض معدل

الكهرباء من السد العالى وغيره من الاضرار الناجمة عن إنشاء سد النهضة كما ذكرنا فى البحث، ونظراً لكونه يؤثر على الامن المائى المصرى ومن ثم الامن القومى المصرى، فقد تناول البحث قضية المياه فى العلاقات المصرية الاثيوبية وتأثيرها على الامن القومى المصرى من خلال التطرق إلى جذور فكرة بناء سد النهضة وتوضيح الاحداث السياسية الداخلية التى أدت إلى تغير النهج الاثيوبى بشأن قضايا المياه ما أثر على سياسة مصر المائية تجاه حوض النيل وبيان التحديات التى عليها التصدى لها ومعرفة كيفية الاستغلال الامثل لمواردها المائية المتاحة والحفاظ على كل قطرة مياه، من أجل تحقيق سياسة نشطة وفعالة تحقق مصالح مصر من المياه لتحقيق التنمية المستدامة والمنفعة العامة لدول حوض النيل بأكمله.

مراجع البحث:

١- المراجع العربية:

- عباس محمد شراقى، **سد النهضة ومستقبل علاقات مصر بحوض النيل**،(جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الافريقية ،٢٠١١، ص٣٤٥
- عليان محمود عليان، **المياه العربية من النيل إلى الفرات التحديات والأخطار المحيطة**، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٤)، ص ص ٧-٢١
- جمال شلبى، محمد حسنين هيكل، ترجمة حياه الحويك عطية، **استمرارية ام تحول؟**، (بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر،١٩٩٩)، ص ١٩٠-١٩٨
- وزارة الموارد المائية والرى، **"السد العالى"**، الهيئة العامة للاستعلامات، ٢٠٢٢، على الرابط التالى: السد العالى-الهيئة العامة للإستعلامات(sis.gov.eg)
- محمد سالمان طايع، **"سد النهضة الاثيوبى وتأثيره على الامن المائى المصرى: دراسة من منظور الجيوبوليتيكس"**، (جامعة القاهرة، مكتبة كلية اقتصاد وعلوم سياسية، ٢٠١٤)، ص ٢٣٢
- خيري عمر، اثيوبيا ومسألة المياه والطاقة، **التقرير الاستراتيجي٢٠١٠**، (جامعة القاهرة، مركز البحوث الافريقية، ٢٠١١)، ص ٩

- عباس شراقى، " سد النهضة الاثيوبى: اعتبارات التنمية والسياسة"، المجلة المصرية لدراسات حوض النيل، المجلد الاول، العدد ١، (القاهرة، مركز تنمية الموارد الطبيعية والبشرية فى افريقيا)، ص ١٧
- مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، **التقرير الاستراتيجى العربى ٢٠١٠**، القاهرة، ص ٤٧٠
- أمانى مسعود، **"سباق انتخابات ٢٠١٠: متغيرات نخبوية وإحباطات شعبية"**، دراسة تحليلية لانتخابات مجلس الشعب ٢٠١٠، (القاهرة، برنامج الديمقراطية وحقوق الانسان، ٢٠١٠)، ص ٢١
- "شباب مصر بناه المستقبل"، **تقرير التنمية البشرية**، (البرنامج الانمائى للامم المتحدة ومعهد التخطيط القومى)، ٢٠١٠، ص ٤١
- فاطمة محمود، **"علاقات وتفاعلات القوة فى النظام السياسى المصرى"**، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠١١)، ص ١٦٧
- كمال المنوفى (محرر)، **دراسة تحليلة لانتخابات مجلس الشعب ٢٠١٠**، (القاهرة، برنامج الديمقراطية وحقوق الانسان، ٢٠١١)، ص ٩
- محسن العبودى، **"المواطنة وحقوق الانسان فى ظل المتغيرات الدولية الراهنة"**، (القاهرة، الدار المصرية السعودية للنشر، ٢٠١٠)، ص ١٢٦
- جهاد عودة، **"سقوط دولة الاخوان"**، (القاهرة، كنوز النشر والتوزيع، ٢٠١٣)، ص ٥٤٥
- أحمد فؤاد، **"السياسة المائية المصرية تجاه دول حوض النيل فى ظل المتغيرات الداخلية والاقليمية والخارجية"**، رسالة ماجستير غير منشورة، (القاهرة، مكتبة كلية إقتصاد علوم سياسية، ٢٠١٩)، ص ص ٨٣-٨٤
- أمل محمود، **"أربعة أزمات دولية واجهتها مصر بعد ثورة ٣٠ يونيو"**، بوابة الوطن الالكترونية، ٢٠١٥، متاح على الرابط التالى: http://www.alwatannews.com/news/details/761267
- جهاد سعيد، **"الاستراتيجية المقترحة لتأمين المصالح المصرية فى منطقة حوض النيل على ضوء المتغيرات الاقليمية والدولية"**، رسالة دكتوراه غير منشورة، (القاهرة، أكاديمية ناصر العسكرية العليا، ٢٠١٧)، ص٣١

- ليلى سيد، "البعد الامنى للاطماع الدولية فى مياه النيل"، مركز دراسات الوحدة العربية"، مجلة المستقبل العربى، العدد ٤٠٩، ٢٠١٣
- إيهاب حسين، **"الرؤية المستقبلية لمواجهة الآثار السلبية لسد النهضة الاثيوبى"**، (القاهرة، أكاديمية ناصر العسكرية العليا، ٢٠١٤)، ص ٣٨
- "بدأ أعمال للجنة الخبراء الفنية الثلاثية بأديس أبابا لبحث مشكلة سد النهضة الاثيوبى"، جريدة المصرى اليوم، ٢٠١١/١٢/٢٤
- زكى البحيرى، **"مصر وأزمة مياه النيل: أزمة سد النهضة"**، (القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١٦)، ص ٩٧
- سلمان محمد طايع، **"قراءة فى دفاتر اجتماع ديسمبر الوزارى الثلاثى بشأن سد النهضة"**، ٢٠١٣، على الرابط التالى: http://www.sudanile.com/index.phd
- **"محادثات مثمرة بين مصر والسودان حول سد النهضة"**، ٢٠١٣ ، على الرابط التالى: http://www.elaph.com/wep/news/2013
- أحمد السيد النجار، **" مصر واثيوبيا ودراما سد النهضة"**، جريدة الاهرام، ٢٠١٤
- سلمى هشام، **"زيارة الرئيس لاثيوبيا هدفها الوصول لحل سلمى تفاوضى لازمة سد النهضة"**، جريدة الدستور، ٢٠١٤
- **"الاجتماع الثلاثى الرابع حول قضية سد النهضة بين مصر والسودان واثيوبيا"**، جريدة للاهرام، ٢٠١٤م
- ايمن السيد عبد الوهاب، **"تأجيل الحسم: الجولة الرابعة من مفاوضات سد النهضة"**،(القاهرة، المركز العربى للبحوث والدراسات، ٢٠١٤م)، على الرابط التالى: http://www.acrseg.org/11273
- إسلام أحمد، **"وزير الرى: إجتماع ثلاثى فى أديس أبابا ١٦ ديسمبر للتعاقد مع المكتب الاستشارى الدولى لسد النهضة"**، موقع جريدة الاهرام، ٢٠١٤، على الرابط التالى: http://www.ahram.org.eg/news/332162.aspx

- هالة أحمد محمد، **"الحقوق المكتسبة فى القانون الدولى دراسة نظرية بالتطبيع على حالة نهر النيل"**، رسالة دكتوراه غير منشورة، (جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠١٣)، ص ٣٨٤
- محمد سالمان طايع، "إعلان مبادئ سد النهضة ودبلوماشية المياه المصرية"، مجلة السياسة الدولية، العدد ٢٠٠، ٢٠١٥، ص ص ٤٦- ٤٧
- زكى البحيرى، **"مصر ومشكلة مياه النيل: أزمة سد النهضة"**، (القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب،٢٠١٦)، ص ص ٥٥٥-٥٥٦
- أسماء نصار، "انتهاء اجتماعات لجنة سد النهضة بالقاهرة بعدد من الملاحظات"، جريدة اليوم السابع، ٢٠١٦
- اشرف امين، **"مصر تحت خط الفقر المائى الحاد سنه ٢٠٢٥"**، على الرابط التالى: http://www.ahram.org.eg/archive/the-first/news/46793.aspx
- الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء، **"دراسة الموارد المائية وترشيد استخدام مصر"**، ٢٠١٤، ص١٦
- رضا عبد الجبار سليمان،" التحديات التي توجه الأمن المائي العربي"، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية، المجلد٨، العدد٢١، ٢٠١٥، ص ص١٦٠-١٦١
- اسماعيل شمس الدين، **سد النهضة الاثيوبى وحتمية توفر المياه والطاقة لدول المصب مصر والسودان**، (القاهرة، روافد النشر والتوزيع، ٢٠١٤)، ص ٦٠
- هانى محمد قطب سليم، "أزمة سد النهضة بين مصر واثيوبيا: رؤية انثروبولوجية"، مجلة الدراسات الافريقية، مجلد٤٤، عدد ٢، (جامعة القاهرة، كلية الدراسات الافريقية، ٢٠٢٢)، ص ٣١٨
- علاء الظواهرى، **التداعيات الإقليمية والدولية لسد النهضة الاثيوبى**، (جامعة القاهرة، كلية الهندسة الزراعية،٢٠١٣)، ص ١٧

٢- المراجع الاجنبية

- john Bulloch & Adel Darwish, "**water wars: coming conflicts in the middle east**", (London, oxford, a Cassel imprint, 1993, p.130

- john Bulloch & Adel Darwish, **"water wars: coming conflicts in the middle east"**, (London, oxford, a Cassel imprint, 1993, p.130
- John Waterbury, **the hydro politics of the Nile**, (Syracuse, university of Syracuse press, 1979),pp 19-22
- MFA, ministry of foreign affairs of Ethiopia:**" progress at the grand Ethiopian renaissance dam"**,2012, on site: http://www.mfa.gov.et/news/more.php?newsid=1400
- ayah Ayman, **"in switch Egypt may join Ethiopia in Nile dam project"**, AL monitor, 2013, on site: http://www.almonitor.com/pulse/originals/2013/10/Egypt-ethiopia-dam
- **joint statement by the Arab republic of Egypt and the federal democratic republic of Ethiopia**, 2014, on site: http://mfa.gov.eg/english/embassies/egyptianembassy-wellington
- Group of Nile basin, **"Egyptian chronicles: Cairo university report on Ethiopia great renaissance dam "**,2013, on site: http://egyptianchronicles>blogspot.co.uk/2023/6/cairo-university-report-on-ethiopias.html
- **will Ethiopia grand renaissance dam dry the Nile in Egypt?"**, BBC news, 2014, on site: www.BBC.com
- john compel, **the soviet union and the united states in the middle east**, annals of American academy of political and social science, vol 401,1972, p.126